الفصل الأول:
تركيا في ضوء تاريخ الإصلاح وإشكالاته

المبحث الأول: إشكالية الإصلاح في العالم الإسلامي

توطئة

قضية الإصلاح في العالم الإسلامي، وخاصة في المناطق التي كانت تحت نفوذ الدولة العثمانية، بما في ذلك الدولة العثمانية نفسها قبل سقوطها، قضية تكاد تكون واحدة، نظرا لتشابه معطياتها التاريخية وتشابه مكوناتها الاجتماعية والثقافية وتماثل نمط التفكير فيها، وتقارب عقليات الناس فيها. إذ من الخطإ تجزيء قضية الإصلاح والنهضة والانبعاث، والنظر إليها على أنها قضية جزر وأقطار منفصلة عن بعضها البعض، ليس بينها ما تشترك فيه وما تلتقي عنده، بل النظر إليها من زاوية ضيقة كالزاوية القطرية أو القومية.

كان الخطر الأكبر الذي واجهته الدولة العثمانية والعالم العربي في العصور الحديثة هو خطر حقن الوعي الجمعي بداء الاعتقاد بأن لكل منطقة إشكالاتها الوجودية الخاصة، وبأن لا وجود لإشكال جذري عام. في حين لا يصلح حال الكل والمجموع دون اعتبار قضية الإصلاح قضية واحدة تقوم على أسس واحدة، وعلى أساس كونها بوتقة واحدة يستحيل فصل عناصرها بعضها عن بعض. ولذلك فإن ما قد يعاب على أغلب مفكري الإصلاح هو تفكيرهم في قضية الإصلاح برؤية تجزيئية ضيقة

تراعي القطرية والقومية والمذهبية. لقد عاش مفكرو الإصلاح الدولة القطرية ذهنيا قبل اكتمال معالمها واقعيا. بعبارة أخرى لقد كان تفكير النخب في النصف الثاني من القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر متجها إلى تركيز الدولة القطرية دونما حاجة إلى الإفصاح عن ذلك. لقد عجز نخب الإصلاح برؤيتهم المفتقرة إلى رؤية استراتيجية شاملة عن إدراك البعد الكلي للمشهد الحضاري للعالم الإسلامي، بفعل التأثير الذي مارسه ضغط الواقع، وبفعل الآثار السلبية لاكتشاف التفوق الأوربي.

كان طرح أسئلة النهضة والانبعاث في مركز الدولة العثمانية متقدما زمنيا عن طرحها في العالم العربي. والمتتبع لتاريخ نقاش الإصلاح سيلاحظ بأن الدولة العثمانية رغم سعي بعض سلاطينها إلى إدخال بعض الإصلاحات في الحياة العامة، إلا أن تفكير الدولة ظل محصورا في إصلاح المحيط القريب، ولم ينل العالم العربي من أفكار الإصلاح شيء يذكر، بل لقد حاولت النزعة الانفصالية في العالم العربي إدخال بعض الإصلاحات بعيدا عن المركز وبعيدا عن مطامح الإنسان في مختلف المناطق التي كانت تشكل كيانا واحدا في ظل السلطنة العثمانية.

إن ما جناه المجتمع الإسلامي بظهور الفكر القومي وتجذر نزعاته الفكرية في أذهان النخب، كان أسوأ شيء واجهته هذه المجتمعات خلال مراحل إعادة موقعة الذات من المشهد الحضاري العالمي.. لقد كانت النخب تفتقر إلى نظرة شمولية تبصر بوساطتها مشاكل واقع العالم الإسلامي على أنها مشاكل عامة وليست مشاكل خاصة، الأمر الذي أضاع على النخب وعلى إنسان هذه المناطق بصفة عامة العديد من الفرص، وأضاع الكثير من الوقت والجهد. وهي الحالة التي استمرت مدة طويلة

جدا سقطت فيها الدولة العثمانية، وتجزأ الكيان الواحد إلى أقطار صغيرة، وتجزأت بفعل ذلك الأحلام والآمال والطموحات.

مر على الإنسان في العالم العربي ردح من الزمن لم يكن يعرف فيه الشيء الكثير عما يجري في تركيا، بإرادة حينا وبغير إرادة أحيانا أخرى كثيرة. كما مر على الإنسان التركي كذلك ردح من الزمن لم يكن يعرف فيه شيئا عما كان يجري في العالم العربي. وكأن كل طرف جزيرة معزولة في مكان بعيد جدا. لقد أريد لهذا الإنسان أن يقتنع بأن لا شيء يوحد، وبأن المصير مختلف وكذلك المستقبل، وأنه من الصعب تصور تركيا بتاريخها، وماضيها المشترك مع العالم العربي على الخصوص أن تسير مع العالم العربي جنبا إلى جنب من أجل مصير واحد وأهداف واحدة، وعلة ذلك تبدو معروفة تحددها العوامل السياسية والتكامل الاقتصادي، وعوامل أخرى ليس هنا مجال تناولها.

إن أول ما ينبغي تصويبه هو النظرة السلبية التي تجذرت في ذهنية عدد من المثقفين العرب تجاه الدولة العثمانية ومن خلالها الأتراك، وهي نفسها النظرة السلبية التي تعمقت في ذهنية الإنسان التركي تجاه العالم العربي والإنسان العربي كذلك، وهي شعور القطيعة وانعدام القواسم المشتركة.. إن ما حدث بين الدولة العثمانية والعرب، وفيما بعد بين الأتراك والعرب هو نوع من التجسيد للمثل القائل "فرّق تسود"، ولذلك فالعمل على إعادة تصحيح نظرة كل طرف إلى الآخر يقود حتما إلى حصول التقارب وتوثيق الصلة ومد خيوط التواصل، لأن مقومات الوحدة والتكامل كثيرة، والمكونات التي توحد الإنسان قوية، تحتاج إلى أن تزرع فيها الحياة من جديد برؤية تراعي المصالح المشتركة وتراعي المصير الواحد.

في هذا الإطار ينبغي التنبيه على أن النخب العربية والنخب التركية ينتظرهما معا عمل كبير وجهد قوي يستهدف في المقام الأول تعريف كل طرفٍ بالطرف الآخر بما لديه من ثروة ثقافية وأسس اجتماعية وفكرية، وغيرها، ويتوجب على النخب الاقتراب مما عند الطرف الآخر من أجل الفهم والدراسة والتحليل، كما يتوجب عليها التواصل في دائرة المصير المشترك.

إن الغاية المركزية لهذه الدراسة هي محاولة تبين جوانب تبدو معالمها غائبة عن القارئ العربي بصفة عام وعن المهتم في المقام الأول. لأن التحولات الكبيرة، التي عرفتها تركيا خلال العقود الأخيرة بعد سنوات طويلة من العزلة والقطيعة مع العالم العربي، بفعل تحكّم الجيش والفكر السلطوي في الحياة السياسة والثقافية، تجعل من تركيا الحاضر مثار اهتمام الإنسان العربي بمختلف فئاته.

إن تحول تركيا في مدة وجيزة إلى دولة ذات أهمية يصعب تجاهلها، يؤثر إيجابا على صورة تركيا باعتبارها دولة ديمقراطية نامية تسجل اليوم معدلات متقدمة في مجال التنمية البشرية والإصلاح، الأمر الذي يسترعي انتباه النخب المثقفة ويدفعها دفعا إلى محاولة فهم أسباب هذا التحول السريع، الذي مهما ربط بالعامل السياسي والديمقراطي، يظل دون الأسباب الفعلية الكامنة خلفه.

الإنسان العربي مهتم اليوم أكثر من أي وقت مضى بصورة تركيا ويتطلع إلى الدور الحضاري، الذي يفترض أنها ستقوم به مع دول العالم العربي في الشرق على الخصوص وفي العالم على وجه العموم. فلا أحد اليوم يستطيع أن يخفي أن تركيا قد حققت قفزة جديرة بالاهتمام في

مجالات النهضة والإصلاح والانبعاث، ومما لا شك فيه أن لهذا الصعود أسبابا وليس أسرارا. ولذلك فهي بالنسبة لفئة واسعة من النخب المثقفة العربية واقعا تتحقق فيه آمال الإصلاح، الذي ظل المثقف العربي يحلم به ويتطلع إليه منذ ما يزيد عن مائة وخمسين سنة، وإذا كان الأمير "شكيب أرسلان" قد طرح سؤاله المعروف "لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟"، فإن سؤالا آخر ينبغي إثارته في الوقت الراهن، وهو "لماذا دخلت تركيا إلى دائرة الانبعاث من جديد، وأخذت تحقق التقدم المنشود؟ ولماذا ما تزال بعض أقطار العالم العربي تراوح مكانها، ولم تحقق حتى اليوم الحد الأدنى من شروط الانبعاث والنهضة والتقدم؟" ولهذا فإن الأهداف والمرامي التي تبرر القيام بمثل هذه الدراسة، تتلخص في الآتي:

• محاولة لمس جانب من رؤية المجتمع التركي للكون والإنسان، ولا تدعي الدراسة استقصاء كل معالم هذه الرؤية، لأن هذا عمل هيئة تتخصص في هذا الباب، والمستقبل كفيل بتأكيد أهمية ذلك. لكن الهدف في هذا المقام هو السعي إلى الوقوف على أهم النماذج الفكرية المعاصرة في العالم التركي، والتي يبدو تأثيرها جلي الحضور محليا وعالميا.

• تجاوز رصد الظواهر إلى تحديد أهم الروافد الفكرية التي تصوغ في الوقت الراهن الخصوصية الفكرية والمجتمعية لتركيا، لأن المتأمل في هذا الواقع لا يستطيع أن يتجاوز حقيقة كونه واقعا متنوعا ومتعددا، بل ومركبا في كثير من الأحيان؛ فالواقع التركي واقع علماني، وتبنّيه لها لم يكن اختيارا سهلا، بل تطلّب العديد من التضحيات والكثير من محاولات التكيف المجتمعي من أجل المحافظة على تماسك اللحمة التركية وحمايتها من الضياع. فرغم حملات التغريب التي قادها التيار

العلماني لم يستطع محو روح المجتمع الإسلامية. وإذا لم يكن أحد ينكر أن التيارات الإسلامية قد لعبت دورا ما في الحفاظ على هذه الروح مشعلة في صلب المجتمع التركي، نظرا لما تميزت به هذه الحركات من خصوصيات لا توجد حتما في العديد من الحركات الإسلامية في العالم العربي على الخصوص، فإن تيارات أخرى قد حافظت على هذه الجذوة بدعوتها إلى تبني خيارات أخرى. وهي خصوصية تحتاج هي الأخرى إلى بحث متأن بالتركيز على بعض النماذج الأكثر حضورا، شريطة ألا يكون التركيز على النماذج التي تبدو اليوم حاضرة بقوة في المجتمع التركي في مجال السياسية. بل نتصور أن الحركات الإسلامية ذات الحضور المدني هي الأكثر تأثيرا والأكثر تجذرا في المجتمع من جهة كونها تلامس كافة فئات المجتمع، وكونها أكثر قربا من هموم المجتمع وأكثر انخراطا في تفعيل طاقة المجتمع الكامنة.

• ترمي الدراسة كذلك إلى تبين مدى محافظة هذه الروافد على صفائها، وتبين مدى التحول، الذي حصل فيها، وإلى أي حد استطاعت شخصية الإنسان التركي التفاعل مع هذه الروافد وإعادة إنتاجها والتفاعل معها، وتبين أشكال هذا التفاعل وميادينه الأساسية.

أولا: تركيا في ضوء المعطيات العامة

١- أما قبل

بداية ينبغي التوقف عند التنوع، الذي يعرفه المجتمع التركي، فالقاعدة البشرية وكذلك القاعدة المدنية شرط لازم لدراسة التكوين

الداخلي للمجتمع التركي الذي هو في الأصل: "عبارة عن تشكيلات انتقالية صراعية تشهد تناقضات وصراعات كثيرة من مستوى الفرد والبنية السيكولوجية ونظام القيم الفردي إلى الجماعة الأكبر مرورا بالتشكيلات بينهما، كما يشهد صراعات ومنافسات حركية بين هوياته ومناطقه وجهاته ولغاته وأعرافه ومذاهبه وقواه الاجتماعية والسياسية ومؤسساته وأجياله"[1]. فهذا التنوع يفرض على الدارس أخذه بعين الاعتبار، لأنه ليس وليد التاريخ الحديث، بل هو قديم، إذ يكفي أن يذكر كمثال على ذلك ما قام به "يهود الدونمة" من دور في إسقاط الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة. ولهذا يتوجب أخذ هذا التنوع بعين الاعتبار لأنه أسس وضعا فكريا محددا، ينبغي على المهتم الانتباه إليه، ومراعاته في بناء المواقف وإصدار الأحكام، تجاه هذه الفئة أو تلك، خاصة إذا كان المثقف يؤمن بمشروع وطني، أو بمشروع تركيا قبل كل شيء. فمثقف هذه الرؤية، ملزم بأن يأخذ التنوع الاجتماعي والثقافي بعين الاعتبار، بل إن هذا الواقع سيحتل حيزا من تفكير المثقف، وسيحتل مجالا من منظومته الفكرية بصورة واضحة مباشرة، أو بصورة ضمنية، ويمكن تحديد عناصر هذا التنوع من خلال العناصر الآتية:

- امتداد تركيا بين ثلاثة أقاليم متفجرة سياسيا، وغير مستقرة أمنيًا هي: الشرق الأوسط، والبلقان، وآسيا الوسطى/ جنوب القوقاز.
- التصاق حدود تركيا التي يبلغ طولها ٢٦٤٨ كلم^2 بثماني دول

[1] جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، عقيل سعيد محفوظ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط:١، أبوظبي / الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨م، ص:٥٩.

هي:

- أرمينيا (وطول الحدود معها ٢٦٨ كلم)
- أذربيجان (٩ كلم)
- بلغاريا (٢٤٠ كلم)
- جورجيا (٢٥٢ كلم)
- اليونان (٢٠٦ كلم)
- إيران (٤٩٩ كلم)
- العراق (٣٣١ كلم)
- سوريا (٨٢٢ كلم)
- الحدود الساحلية (فتمتد على طول ٧٢٠ كلم).

ويبلغ مدى المياه الإقليمية ٦ أميال، والبحر المتوسط ١٢ ميلا والبحر الأسود ١٢ ميلا.

فتركيا من هذا المنظور ذات موقع استراتيجي مهم جدا، وذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول التي تحيط بها بالإضافة إلى كونها نقطة صلة مهمة بين المشرق العربي، وبين شرق أسيا وشمالها، بل يمكن القول إنها بوابة استراتيجية مهمة إلى وسط آسيا وخاصة أسيا الأتراكية.

الشاهد فيما تقدم هو أن تركيا ذات معطيات جغرافية وإستراتيجية مهمة جدا. وهذه الأهمية ليست وليدة العصر الحديث، بل هي معطيات قديمة جدا، وإذا كانت الدولة العثمانية قد تمكنت في وقت من الأوقات من التحكم في أغلب هذه المعطيات واستطاعت توسيع مجالها الحيوي في وقت من الأوقات، فإن ذلك قد كان عاملا مثيرا لحفيظة قوى أخرى لم تدخر جهدا من أجل إضعاف الدولة العثمانية والقضاء على نفوذها

في المنطقة.

وبالإضافة إلى المعطيات السالفة هناك معطى آخر لا يمكن القفز عليه وهو معطى الثقافة العسكرية ودورها في حياة الأتراك بصفة عامة، فإلى اليوم ما تزال الحياة الجندية تستهوي الإنسان التركي، وهي منزلة موروثة عن الدولة العثمانية، التي كانت تعتمد على الجيش والجندية إلى أبعد حد، وقد ظل للجيش أهمية كبيرة حتى سقوط دولة الخلافة، واستمرت هذه الأهمية، بعد ١٩٢٣م على وجه الخصوص. يقول عقيل سعيد محفوض في هذا الشأن: "ركزت الدراسات العثمانية على مقولة الأساس العسكري للدولة العثمانية منذ تشكلها القبلي وحتى انهيارها عام ١٩١٨م. وذهب فيروز أحمد إلى أن "الدولة العثمانية كانت مؤسسة عسكرية عظمى"، وكانت جيشا قبل أن تصبح دولة. وقد ورثت الجمهورية وضعا أساسيا للعسكر في التكوين الاجتماعي والدولتي وفي صنع السياسة العامة، كما ورثت مؤسسة عسكرية لديها إحساس قوي بالذات والهوية والدور، ولكنها ورثت مع كل ذلك هواجس ومخاوف أمنية ثقيلة"[٢].

٢- القاعدة السكانية

البناء السكاني التركي حيوي ونشيط وهو كتلة بشرية ضخمة ذات حركية بالإضافة إلى تنوع عرقي وديني يطبع البناء السكاني بالتنوع الفكري، والتعدد الرؤيوي، الأمر الذي ينعكس إيجابا على المجتمع التركي، الذي بلغ عدد سكانه حسب احصائيات ٢٠٠٤م ٧٢,٢ مليون

[٢] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٦٤.

نسمة، وسيرتفع هذا الرقم إلى ٨٢,٦ مليون نسمة سنة ٢٠١٥ وبالرغم من شساعة المساحة الجغرافية للدولة فإن أغلب السكان يتركزون في ثلاثة مدن كبرى هي إسطنبول، وأنقرة العاصمة، وإزمير.. في الوقت الذي يبلغ فيه سكان الحواضر ٦٦,٨٪، ويتميز السكان بتكوين عرقي وديني ولغوي متعدد، "وتشكل الكتلة السكانية الكبيرة تحديات مهمة على صعيد التنمية البشرية والاستقرار الاقتصادي والسياسي. وأدى ذلك إلى جملة تحولات وتغيرات بنيوية في المجتمع والسياسة العامة على حد سواء، ذلك أن الكتلة السكانية هي القوة الحيوية ورأس المال البشري للمجتمعات والدول، ولكنها تمثل تحديا كبيرا في الوقت نفسه، حيث إن متطلبات التنمية البشرية والاستقرار السياسي والاجتماعي تتزايد بصورة مستمرة"[٣].

ومن هنا فإن المشتغلين بالفكر لا بد من أن يراعوا هذه المعطيات، وأن يأخذوها بعين الاعتبار، لأن التحدي الكبير الذي يفرض نفسه هو كيف يدمج كل هذا التنوع في إطار رؤية واحدة ومشروع وطني واحد يتطلع إلى الريادة الإقليمية ثقافيا وسياسيا واقتصاديا.

ومن جهة أخرى فإن انفتاح تركيا منذ القرن ١٦م و ١٧م على الغرب وثقافته، وسعيها منذ وقت مبكر إلى استيراد المعدات الصناعية والزراعية، وأساليب العيش والاتصال، قد أثر في نمط العيش وفي مدارك الناس، وأدى إلى نوع من التغيير في العلاقات الزراعية وأنماط العمل الزراعي. كما أثر في رؤى الأفراد ومطامحهم الذاتية والجماعية، حتى قد صار

[٣] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٦٧.

معه الريف نفسه مستجيبا لمعطيات التحديث والتجديد، فتزايد الإقبال على المدن، وهو ما أدى بالقوة إلى خلق بنية مجتمعية جديدة من أهم مظاهرها:

• بروز تقسيم اجتماعي طبقي وظيفي داخل المدن، وانقسام المدن إلى أحياء قديمة وأخرى حديثة، وإلى مراكز سكنية محترمة، وأخرى هامشية وفقيرة ومهملة.

• انخراط الريف والمدن الريفية في حركة سياسية نشيطة، تؤثر في البرامج السياسية للأحزاب والحركات المدنية والاجتماعية، ولها تأثير في أفكار الإصلاح ومشاريعه، بل حتى في المشاريع السياسية والاجتماعية وغيرها.

ومن النتائج المباشرة لهذه الوضعية ظهور فروق في مستويات وأشكال التنمية البشرية وأنماط الحركية السياسية والاجتماعية بين مختلف المناطق بين شمال البلاد وغربها، وبين الجنوب والشرق. فقد اكتشفت المناطق السياسية والجغرافية خصوصياتها تبعا لهذه المناطق.

أدت الأوضاع السالفة إلى ظهور مجموعة من الظواهر، تشترك فيها تركيا مع دول أخرى في طريق النمو، كبروز مدن عملاقة كإسطنبول، التي تعتبر المدينة الوحيدة في العالم التي تتوزع جغرافيا على قارتين، لتشكل بذلك نقطة تلتقي عندها آسيا وأوروبا، وهي المدينة التجارية والثقافية والسياحية الأولى في تركيا.. ويفرض وضعها هذا تركيز الحركات السياسية والفكرية والاجتماعية لمجهودها فيها بنسبة مهمة، فهي تستهلك الكثير من جهدها وعملها ومشاريعها، إذ تعتبر مدينة النجاح السياسي والاجتماعي بامتياز.

تعتبر مدينة إسطنبول مدينة ذات خصوصية كبيرة جدا فهي مدينة تاريخية قديمة وذات تقاليد ثقافية عريقة. وتتميز بتنوع نسيجها السكاني وتعدده، دينيا وعرقيا وثقافيا، فقد كانت منذ القديم مركزا استقطاب من كل الجهات وخاصة من الشرق الأسيوي والعربي وشمال إفريقيا زيادة على أن اهتمام أوربا بإسطنبول اهتمام خاص.

تأتي العاصمة "أنقرة" في الصف الثاني بعد إسطنبول، وهي مدينة حديثة تقع وسط البلاد.. أما "إزمير"، وغيرها من المدن الأخرى فتأتي في المرتبة الثالثة باعتبارها مدنا كبيرة، ويعلق عقيل محفوض على هذا الوضع بالقول: ستكون "التداعيات السياسية لتضخم المدن أكثر تعقيدا مع مرور الوقت، ذلك أن زيادة التحضر لا تعني زيادة مواكبة في الحضرية، أي لا يرافقها تطور في أسلوب الحياة ونظام القيم ومعايير السلوك والتمدن، فمعظم سكان المدن في تركيا لا يزالون يتصرفون بنمط الحياة الريفية، فضلا عن تبني أنماط عيش ليست مدينية ولا ريفية، وهو ما يصطلح على تسميته بـ"ترييف المدن" (Ruralisation) وهو ناتج عن عدم الاهتمام الكافي وربما العجز السياسي والإداري والمادي عن صهر المهاجرين ودمجهم فعليا في الحياة المدنية الحديثة. وهكذا فقد تركز المهاجرون إلى المدن في مناطق وأحياء "تخصهم" اتسمت بترتيبات وأنماط معيشية هي صورة معدلة نسبيا عن الأنماط التي تركوها"[٤].

---

[٤] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٧٠.

٣- واقع يغري معرفيا

الشاهد في هذه الملاحظات العامة هو أن هذه الوضعية تفرض على المثقف أسلوبا خاصا في التحليل والدراسة والتأويل، كما تفرض أخذ كل هذه المعطيات بعين الاعتبار في كل مشاريع الإصلاح. فإذا كان المثقف يعتبر نفسه جزءً من المجتمع، وأحد مخرجاته، فإن محاولة فهمه وتحليله يقدم مجالا خصبا لطرح الأسئلة والبحث عن الأجوبة، بل وتوظيف ذلك كله في كثير من الأحيان. ولهذا فإن هذه الدراسة تتصور أن معالم هذه المعطيات ستكون حاضرة وبارزة في المشروع الإصلاحي الذي انخرط فيه المتميزون من مفكري الإصلاح، ودعاته.

ومن المعطيات التي يبرز تأثيرها على المجتمع وتمارس تأثيرا دقيقا ما على رؤى الإصلاح وتوجهات الحركات الإصلاحية وبرامجها هو ما يمكن الاصطلاح عليه بـ"الإثنية" أو ما يعرف بالتكوينات الاجتماعية وهو مفهوم متصل بالجماعات العرقية والجغرافية والجسمانية الطبيعية، والتي يعبر عنها عادة بـ"الإثنية" والمقصود بها الجماعات العرقية والقومية والجماعات الدينية والمذهبية والجماعات اللغوية. ولذلك فإن الحديث عن التكوينات الاجتماعية الإثنية في تركيا يفرض "الإشارة إلى مسالة مهمة في الدراسة الإثنية والسوسيولوجية، وهي أن تلك الدراسات تركز على البلدان والمجتمعات المركبة والمتعددة؛ أي التي توجد فيها أكثر من جماعة عرقية أو ثقافية أو دينية، وهذا يعني أنها لا تعتبر الألمان في ألمانيا جماعة إثنية، ولكنها تعتبر الألمان في أسيا الوسطى والقفقاس مثلا

جماعة إثنية"[٥].

وعلى العموم فإن تركيا ذات فسيفساء من جهة الانتماءات الإثنية، فهي تضم كما يرى المختصّون شبكة معقدة من أشكال التعدد اللغوي والديني والقومي والسلالي، ولهذا التعدد أصول تاريخية يشكل البحث فيها عملا مستقلا ليس هذا مجاله.

٤- الجماعات الدينية

اللغة التركية والعرق التركي ليست مفردات منفصلة، بل هي شيء واحد يحتاج إلى الدراسة في إطار رؤية إثنية، لأن اللغة التركية والعرق التركي هم الأغلبية المسيطرة والطابع العام لتركيا، ولهذا لا ينظر إليها على أنها إثنيات أو قضية إثنية.. والأمر نفسه يقال بخصوص المذهب السنّي، إذ هو الطابع الأكثر انتشارا في أغلب مناطق تركيا. لكن التفاعلات الفرعية الناتجة عن الحقل الديني والحقل اللغوي والحقل العرقي هو ما يشكل موضوعا جديرا بالبحث، ويمكن رصد ذلك من خلال:

١- **الطائفة العلَويّة**: وهي مذهب ديني مرتبط بصورة ما بالإسلام، والمصطلح غطاء لعدد كبير من الجماعات الدينية، وهي تكون نسبة تصل إلى ١٠ ٪ من مجموع الأتراك.. فمعظم "العلويين هم إثنيا ولغويا أتراك انحدروا من وسط وشرق الأناضول، وأطلقت عليهم عدة تسميات من قبيل القِزِلْبَاش والبَكْتَاشية والتَّهْتَاجِية، فضلا عن تسميات أخرى لها طابع إثني مثل الزّازا، ويشمل مسمى "العلوية" جماعات عدة متباينة مثل

[٥] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٧١.

الأتراك والعرب والأكراد والتركمان واليورك والتهاجي"[٦].

يعتبر العلويّون في نظر البعض جماعة أو إثنية أو طائفة منغلقة على ذاتها، وقد أيّدوا الحركة الكمالية، واعتبروا النظام العلماني فرصة لربط الصلة بينهم وبين البنية الاجتماعية والسياسية المحيطة بهم، لكن مع ذلك ظل النظام العلماني يمارس تميزا ضدّهم، الشيء الذي دفعهم إلى إعادة بناء هويتهم الخاصة في ضوء المفاهيم اليسارية والماركسية وغيرها، كما أن تنامي الأصولية الدينية جعلهم أكثر حرصا على الحفاظ على هويتهم وعلى إعادة صياغتها في ضوء المفاهيم المشار إليها سالفا. وبالمقابل فإن هذه الحقائق والخصائص تفرض على مشاريع الإصلاح وعلى الفكر الحركي أخذ كل ذلك بعين الاعتبار، خاصة وأن هذه الطائفة تشكل نسبة تكاد تساوي عشُر النسيج السكاني التركي.

٢- **الأرمن**: وهم جماعة إثنية وعرقية ولغوية ودينية وثقافية، كان عددهم في الدولة العثمانية حوالي ١,٢ مليون نسمة سنة ١٨٩٦م. ويشكل موضوع الأرمن اليوم ضغوطا كبيرة توظفها أوربا وكذلك أمريكا من أجل ابتزاز تركيا، لمنع انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، أو على الأقل تأجيله ما أمكن.

ويقدر الخبراء عدد الأرمن في تركيا اليوم بحوالي ٦٠ ألف نسمة، يتمركزون على الخصوص في إسطنبول، ويتوزعون بين كاتوليك وبروتستانت، لكن الأغلبية أرتودكسية، ويعترف بهم إثنية، ويعاني الأرمن في العمق من مشكلة محاولة التخلص من إرث الكراهية الذي يؤزم

[٦] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٧١-٧٢.

العلاقة بينهم وبين الأتراك. وتعتبر القضية الأرمنية من المشاكل الكبرى التي قد تطرح على تركيا مشكلات اجتماعية وسياسية فيما سيقبل من الأيام، ولذلك فإن مشاريع الحوار التركي لا تقلل من أهمية المشكل وتحاول أخذه بعين الاعتبار في مشاريعها الإصلاحية كذلك.

٣- **اليهود**: يتجاوز عددهم حاليا ٢٦ ألف نسمة بقليل، وهم بهذا العدد جماعة دينية صغيرة العدد لكنها قوية التأثير منذ القديم، وخاصة منذ أن تلقّت تركيا موجة من المهاجرين اليهود من الأندلس منذ سنة ١٤٩٢م، وقد لعبوا دورا كبيرا وواضحا في الحياة الاقتصادية والسياسية للدولة العثمانية، واحتلوا بعض المناصب الحساسة لما عرفوا به من حنكة ودهاء في مجال التدبير الاقتصادي والسياسي.

استفاد اليهود على طول تاريخ وجودهم في تركيا من روح التسامح التي عوملوا به؛ بل كانت تجربتهم في ظل الدولة العثمانية "هادئة وسليمة ومثمرة"[٧]. وكما لعب اليهود دورا كبيرا في عدم استقرار الدولة العثمانية، كانوا أحد المساهمين بقوة في سقوط الدولة العثمانية، وذلك من خلال انخراطهم الفعال في "الاتحاد والترقي"، وبعد ذلك في "تأسيس الجمهورية من خلال عدد من المثقفين والمنظرين للدولة الجديدة وللقومية التركية والعلمانية"[٨]. يؤكد المتابعون أن يهود تركيا فئة غير متجانسة إثنيا ولغويا، فالكثير منهم من "السفارديم" هاجروا إلى تركيا من إسبانيا ويتكلمون لهجة هي في الأصل اللهجة التي يتكلم بها اليهود في إسبانيا أو في الأندلس وتعرف بـ"اللادينو" (Ladino)، يضاف إلى هؤلاء "الاشكيناز" وهم يهود

---

[٧] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٧٤

[٨] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٧٤

أوربا وهم قلة ويتكلمون "الياديش" وهي لغة أو لهجة مشتقة من الألمانية. وهناك اليهود "الكارتيش"، الذين يعتبرهم اليهود الآخرون مهرطقين، ويتكلمون اليونانية. لكن كل اليهود يتكلمون التركية، ونسبة من يعرفون العبرية حوالي ٨٪ ويتمتعون بحقوق ممارستهم الدينية وتعليم العبرية في مدارس خاصة، ولا يوجد أي تضييق عليهم من الناحية السياسية والدينية كما كانوا في القديم. يتمتعون اليوم بنفوذ كبير داخل المؤسسة العسكرية، وهناك بعض المعلومات أن بعض جنيرالات الجيش هم من اليهود، وإن كان الجيش لا يعترف بالانتماء الديني، إذ يعتبر "اللادِينيّة" أحد مبادئه الأساسية والمركزية. وتتميز الطائفة اليهودية بقدرة كبيرة على العمل في الخفاء، والتحكم في دواليب الاقتصاد والسياسة بحنكة كبيرة. وهم معروفون بكونهم حلقة وصل في العلاقات التركية الإسرائيلية والتركية الأمريكية.

٤- **اليونانيون**: تعرف الجماعة اليونانية بحضورها القوي على طول فترات مهمة من تاريخ البشرية، لكنها خضعت للسلطة العثمانية منذ القرن الخامس عشر الميلادي، وقد تميزت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى حدوث معارك قوية أسيلت فيها دماء كثيرة بين الاتراك واليونان. وقد تميزت ١٩٢٣م سنة إعلان قيام الجمهورية العلمانية بتبادل للسكان بين الأتراك واليونان؛ حيث تم تهجير ما يزيد عن ١,٣ مليون من اليونانيين مقابل ٥٠٠ ألف من الأتراك وهو الوضع الذي أفقد السلطة الجديدة عددا مهما جدا من المتعلمين وأصحاب الخبرات، ويقدّر عددهم اليوم بـ ٣٥ ألف من سكان تركيا.

تضم إسطنبول مقر الكنيسة اليونانية وهي تمثل المرجعية المسيحية

الأرتدكسية في أوربا والعالم، ويتحدث اليونانيون لهجات محلّية مختلفة بالإضافة إلى التركية، علمًا بأن فئة قليلة من اليونانيين تدين بالإسلام وهم لا يشاركون باقي اليونانيين وعيهم الإثني.

تلعب الذاكرة بين الأتراك واليونان دورا في إذكاء نعرة العداء ضد اليونانيين، الأمر الذي أدّى في الآونة الأخيرة إلى حملة هجرة بمعدل ٣٠ عائلة كل سنة نحو أوربا.

٥- **السريان**: وهم السوريون المسيحيون، ويقطنون في المناطق المتاخمة للحدود السورية مع تركيا في مَارْدِين ونصيبِين ودِيَار بَكر، لكن أغلبهم هاجر إلى إسطنبول ومدن أخرى، ويبلغ عددهم ٢٠ ألفًا، يتكلمون السريانية ولهجات أخرى مشتقّة من الآرامية السورية، لكن الذين هاجر منهم خارج تركيا وخاصة إلى ألمانيا والسويد فيصل إلى حوالي ٤٥ ألفًا.

تكاد تكون هذه هي أهم الجماعات الدينية الفرعية المنتشرة في تركيا، وهي جماعات تطبع المجتمع التركي بنوع من التنوع.

٥- التكوينات الإثنية

والمراد بهذه الإثنيات هو تلك الجماعات البشرية التي تشترك في الرابطة العرقية والثقافية أو القومية، كما تشترك في الوجدان العاطفي، وأهم الإثنيات المتواجدة على أرض تركيا هي:

١- **الأكراد**: وهم شعب من أصول هندية وإيرانية، ويتوزع وجودهم بين عدة دول هي تركيا والعراق وإيران وسوريا وبنسبة قليلة في لبنان وأرمينيا وآسيا الوسطى. يعتبر الأكراد أهم جماعة إثنية في تركيا، ويقدر

عددهم بحواليو ٢٠٪ أي بنسبة تصل إلى ١٢ مليون أو ١٣ مليون نسمة، ويتركز وجودهم في ١١ إقليما من جنوب شرق الأناضول.

إن تاريخ الأكراد في العصر الحديث مليء بالانتفاضات التي قادها زعماء محلّيون سفكت خلالها دماء كثيرة ومن أبرز انتفاضتهم انتفاضة الشيخ سعيد بيران سنة ١٩٢٥م، وانتفاضة آغري عام بين عامي ١٩٢٨م و ١٩٣٠م، ودِيرْسِيم عام ١٩٣٨م، لكن أبرزها حتى الآن هي انتفاضة حزب العمّال الكردستاني التي بدأت عام ١٩٨٤م، وكانت تطالب بالاستقلال، ثم تحول إلى مطالبة بالحكم الذاتي.

وتعتبر القضية الكردية من أهم القضايا التي تقلق بال السياسيين والمثقفين على حد سواء، وتمارس أوربا ضغوطا كبيرة على الجهات الرسمية التركية من أجل الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية للجماعات الإثنية، وخاصة حقوق الأكراد. وتبدو المسألة الكردية من أعقد القضايا التي تواجه تركيا في العصر الحديث، وهي إشكالية تفرض نفسها على رؤى مفكري الإصلاح، من خلال اقتراحهم لسبل تجاوزها ثقافيا وتربويا وفكريا.

٢- الروم أو الغجر: الدراسات الانتروبولوجية ترجح أصل الغجر في تركيا وفي أوربا والعالم من الهند، حين هاجرت جماعات بشرية من شمال الهند إلى مناطق مختلفة من العالم، ووصلوا إلى تركيا منذ القرن التاسع عشر، ويقدر عددهم في تركيا بحوالي ٤٥٠ - ٥٥٠ ألفًا.

٣- يهود الدونمة: الدونمة، كلمة تركية تعني المتحول عن دينه إلى دين آخر، ويعني في إطار اصطلاحي اليهود الذين تحولوا إلى الإسلام رغبة أو رهبة في عام ١٦٦٦م، وتتضمن عقيدتهم عناصر يهودية وإسلامية، لكنهم

يعتبرون أنفسهم مسلمين ويُعترف بهم رسميًّا على أساس أنهم كذلك. يصل عددهم إلى حوالي ١٥ ألف نسمة، وتؤكد بعض المصادر أنهم أدّوا دورا خطيرا في إسقاط الخلافة.. يتمركزون خاصة في إسطنبول وأَدِرْنَة وإِزْمِير. وهناك اعتقاد سائد بـ"أنهم يهود حتى النخاع، لكنهم يتظاهرون بالإسلام".

انخرط أفراد هذه الفئة في "تركيا الفتاه" وفي "الاتحاد والترقي" ونشطوا فكريا في إصلاح الدولة العثمانية، ويشتغلون اليوم في دواليب الدولة ولهم وزن كبير في السياسة العامة، وحققوا نجاحات مهمة في المجال الاقتصادي والمالي. ومع ذلك "لم يشكلوا جزءا من الطبقة السياسية أو النخبة الاجتماعية لأن المسلمين واليهود لم يقبلوهم"[٩].

٤-**العرب**: يتركز وجود العرب على وجه الخصوص في المناطق المتاخمة للحدود السورية في مناطق إسْكَنْدَرُون، ومارْدين، وإِسْعِرْد، ودِيَار بَكْر، وأغلبهم سنّة بالإضافة إلى العلويين، وبعض المسيحيّين الأرثوذكس. ويقدّر عدد العرب بحوالي ٥ مليون نسمة.

أسالت قصة العرب مع الأتراك الكثير من الحبر منذ أواخر الدولة العثمانية، حتى صارت تخفي عداء في العمق، عمل أعداء الدولة العثمانية على إذكائه، وقد كان تنامي النزعة القومية لدى الأتراك وتوظيفها سياسيا منذ قيام الجمهورية سنة ١٩٢٣م أن تجذرت تلك النظرة العدائية للعرب، الأمر الذي نتج عنه انغلاق المجتمع التركي ضد العرب وتغييبهم عن المشهد السياسي للجمهورية. لكن في العقود الأخيرة أدرك الأتراك أن

[٩] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٨٣.

العالم العربي هو بعدهم الاستراتيجي، الأمر الذي سيؤدّي في المستقبل إلى الاهتمام بالإثنية العربية في تركيا، في إطار ما يخدم المصالح التركية العربية المشتركة.

ثانيا: التنوع الثقافي وسؤال الإصلاح

توطئة

لقد تعمدنا التوسع في هذه المعطيات لأهمية ما تقدمه من معطيات عن طبيعة المجتمع التركي، وطبيعة التفاعلات المجتمعية المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المشهد الفكري والثقافي. فمن الأكيد أن أفكار الإصلاح ومشاريعه لا تعرض إلا بالارتكاز على اقتناعات فكرية محددة وإن كانت تراعي حتما المشروع الوطني بالنسبة للبعض، لكنها قد تركز على مصالح فئة ضيقة هي مصالح الجماعة الدينية أو مصالح الجماعة الإثنية في إطار عقدي أو في إطار لغوي. ومشهد فكري هذه شخصيته وطبيعته يخفي صراعا فكريا لا تدرك معالمه إلا من خلال البحث بين السطور والتدقيق في الأبعاد الاجتماعية والثقافية والفكرية لمشاريع الإصلاح في مداها القريب والبعيد كذلك. ومن هنا كذلك فإن أكثر المشاريع استدعاء لاهتمام الباحث والمهتم هو تلك المشاريع التي تستطيع تجاوز كل المشكلات والعوائق، وتترفع عن الخوض مع الخائضين، مركزة على ما يخدم المشروع الوطني بغضّ النظر عن فئاته وإثنياته وجماعاته اللغوية والثقافية والسياسية والدينية وغيرها. وذلك بطرح رؤى تحتضن الجميع ولا تقصي أحدًا وتفتح ذراعيها للجميع في

دائرة حوار بناء يخدم المصلحة العامة.

إن الوقوف على أهم التشكيلات البشرية والعقدية واللغوية، يتيح الوقوف على أهم التحولات، التي عرفها المجتمع التركي بعد سقوط الدولة العثمانية، وهي تحولات أدّت فيها السياسة دورًا مركزيًّا، الأمر الذي يجعلها جديرة بالدراسة والتحليل وخاصة التحولات الثقافية والفكرية، والتحولات المرتبطة بها.

لهذا فإن التعرض لأهم معالم الفكر الإصلاحي، ولأهم المقومات الحركية للفاعلين الأكثر حضورا في المجتمع التركي يفرض أولا التعرض لأهم المؤثرات التي أفرزت الواقع الذي تعرف به تركيا اليوم، لأن الحاضر ظِلّ للماضي، والأحداث التي عرفتها تركيا منذ ما يزيد عن مائة سنة قد أثرت بصورة مباشرة في الواقع في صورة تركيا اليوم، والجدير بالذكر أن هذه الأحداث منها ما يمكن اعتبار تأثيره أمرا طبيعيّا وعضويا فرضته طبيعة الأحداث نفسها وقابلية المجتمع للتفاعل مع ذلك. ومنها ما يمكن اعتبار تأثيره تأثيرا مصطنعا.

ومن هنا فإن مجموعة من الأسئلة تثار في هذا المقام، منها: ماذا خسرت تركيا بسقوط الخلافة العثمانية؟ وماذا كسبت؟ أو بالمقابل ماذا قدمت الكمالية لتركيا من عناصر إيجابية وماذا سلبتها؟ وهل هناك عناصر سلبية قدّمتها الجمهورية للواقع التركي؟ وإذا كانت الكمالية قد حجبت التحولات الأخرى التي عرفها المجتمع التركي، فما طبيعة المقومات الأخرى التي استطاعت المحافظة على شخصية المجتمع التركي دون صراع مع قيم الجمهورية والنظام العلماني؟

هذه أسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عن بعض المعطيات المرتبطة بها

دون توسع لأنها ليست هي هدف هذه الدراسة. لكنها تضيء جوانب من هذه الدراسة.

١- صنع مجتمع جديد

إن بناء مجتمع عملية طويلة ومضنية، وهي في كافة الأحوال ليست مسألة إرادية، أي إن بناء مجتمع والصبر على نموه بصورة طبيعية يحتاج إلى وقت طويل، إذ تحتاج عملية اكتمال الهيئة إلى وقت معقول لا يمكن لإرادة البشر أن تتدخل فيه بعملية قيصرية تفرض التحولات بالقوة، وتحدد الهيئة التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع، لأن التدخل بهذه الصورة هو بمثابة فرض الأداة والنتيجة في الآن معا. أجل قد يُقبَل أمرُ فرض الوسيلة، لكن أن يتم تحديد النتيجة مسبقا والعمل على فرضها، فهذا مما تأباه السنن الكونية وترفضه وتمجه.

لقد سعى دعاة العلمانية و"الحداثة والتحديث" إلى صنع مجتمع جديد، وذلك قبيل انهيار الدولة العثمانية. فالمجتمع الجديد الحداثي الذي تاقت إليه النخب المثقفة في الدولة العثمانية وعملت من أجله، لم يكن ثمرة تحول اجتماعي عام تلمس معالمه في ذهنية مختلف فئات المجتمع، بل كان عبارة عن إرادة "قصدية مسبقة لصنع "أمة" أو "قومية" وصولا إلى صنع مجتمع يقول عبد الرحمان الشهبندر في نص له يعود إلى عام ١٩٣٤م: "أما وقد خطا الأتراك هذه الخطوات الواسعة في الميدان السياسي فلا عجب أن تتناول حربهم التجديدية الميادين الدينية والاجتماعية والتشريعية وما إلى ذلك من الأوضاع الأدبية، فالأساليب التي نجحت في الحرب وحققت للترك استقلالهم السياسي استهوتهم

أيضا في هذه الميادين"[١٠].

يشير هذا النص -كما نصوص أخرى شبيهة- إلى أن قضية التغيير لم تكن حالة طبيعية فرضها التطور المنطقي للواقع الاجتماعي وإفرازا منطقيا لتحول حقيقي عبرت عنه طبقات واسعة من المجتمع التركي، بل كان مجرد وقائع أرادت فئة ما فرضها على المجتمع بالقوة.. يقول عقيل سعيد محفوظ: "ورثت تركيا الراهنة تكوينا مجتمعيا متعددا وفسيفساء مركبا، ومن الصعب القبول أو التسليم بادعاء الأتراك أن دولتهم هي تجل سياسي لـ"مجتمع" أو "أمة" أو "قومية" بإطلاق أو حسب المعاني المعرفية لمسميات مجتمع وأمة وقومية... وليس معنى ذلك أن الخروج من سلطة الدولة يعني تلاشي "النزاعات القومية" لدى التكوينات الاجتماعية في تركيا وإنما يعني أن التدخل السياسي هو الذي قسر تلك التكوينات على التشكل "مجتمعيا" وفق خطة سياسية تدعمها المؤسسة العسكرية والأيديولوجية القومية التركية"[١١].

سعت الكمالية منذ قيامها إلى بناء مجتمع غير محدد الهوية، باستثناء الهوية التي أرادتها الكمالية، معتبرة ذلك شرطا مركزيا من أجل بناء دولة تستطيع الاستمرار في الوجود مع القدرة على الاندماج في المدنية الحديثة وفق نموذج يستلهم الحضارة الأوربية. وهذا الطموح كان يقتضي وجود نخب سياسية وثقافية وفكرية وعسكرية تؤمن بالمشروع وبضرورة فرضه بالقوة أو تزويده "بقوة إكراه واعتباره مهمة جوهرية لا تنفصم عن

---

[١٠] الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا، رشيد رضا - علي عبد الرزاق - عبد الرحمان الشهبندر، دار الطبيعة، بيروت.

[١١] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٨٨.

بنية الدولة"[١٢]. ويرى البعض في هذا المشروع أنه "مشروع إكراهي"[١٣]، فقد استعملت الكمالية كل الأساليب المتاحة لها بما في ذلك التخلص من الإثنيات التي يصعب إدماجها كالأرمن، واليونان. وذهبت إلى استبدال المسلمين بالمسيحيين اليونانيين مع دولة اليونان، والنتيجة أن أغلب التكوينات صارت تؤمن بأن الدولة التركية والكمالية هي الحل، الذي يحل المشاكل أو بالأحرى يؤجلها. لكن السؤال العالق هو هل نجحت الكمالية في خلق هذا الجو المجتمعي، وهل نجحت في ترسيخه؟

لقد كان هذا الاختيار نتيجة منطقية لما استوردته الكمالية عن مفهوم المجتمع من الغرب وهو ما أدى إلى تشكيل مجتمع هجين، أو شبه مجتمع، يتميز بوجود فارق كبير بين الواقع المجتمعي الذي توصل الكماليون إلى صنعه، والمجتمع المثال الذي كانوا يحلمون به.[١٤] وعلة ذلك هي أن هذا المشروع لم يستطع رغم كل المحاولات النفاذ إلى صلب الرأسمال المعنوي الذي تشكل عبر صيرورة تاريخية طويلة تعتبر الحضارة العثمانية وما مثلته طرفا واحدا فيه ليس غير، لأن ما عجزت الكمالية عنه هو أنها لم تستطع أن تكون "نظاما عقديا أو أيديولوجيا واضحة.[١٥] بمعنى أنها كانت مجرد صيحات تريد تحقيق نتيجة عاجلة دون أن تكون النتائج مؤسسة على مرام فكرية وثقافية دقيقة، ولهذا السبب فقد كان إلزاما على المعارضين للغزو الفكري والثقافي الغربي،

[١٢] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٨٩.

[١٣] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٨٩.

[١٤] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٩٠.

[١٥] جدليات المجتمع والدولة في تركيا، عقيل سعيد محفوظ، ص:٩٠-٩١.

والمعارضين للداعين إلى طمس كل معالم الهوية التركية، والرافضين للتحديث وفق النمط الذي شكلت معالمه القوى المعادية للدولة العثمانية باعتبارها عنصرا موحدا لراية المسلمين... كان لزاما على هذه القوى أن تنعزل لبعض الوقت لتعمل في هدوء على إعادة بناء ما تم تهديمه خلال عقود طويلة جدا، لقد أدرك المعارضون لهذا الغزو أن ما تعرض له المجتمع التركي هو أخطر من محاولة التصدي له بردود أفعال متسرعة، ولذلك رأى بعض أهل الحكمة ضرورة العمل على إعادة بناء ما تهدم في الإنسان في هدوء.

٢- اليوم ظل الأمس

وما ستحاول هذه الدراسة تَبيُّنَه في الصفحات اللاحقة هو في الحقيقة رصد لأهم الوقائع والأحداث التي كان المجتمع التركي عرضة لها قبل أن تقوم الكمالية بالإطباق على المجتمع ومحاصرتِه والعمل على فرض مشروعها بالقوة والتسلط.. من خلال الإجابة عن أسئلة حول أحداث صَنعتْ تركيا الحديثة بكل تناقضاتها وبكل ما تحمله من عناصر سلبية وعناصر إيجابية.

إن اليوم ظل للأمس، فكيف بدأت الحملة التي أدّت إلى قيام الطوفان الكبير، الذي أسقط الخلافة ثم أقام الجمهورية. ولماذا سقطت الدولة العثمانية؟

يفسر بعض الدارسين العرب قضية سقوط الدولة العثمانية من خلال أفكار ابن خلدون (توفي ١٤٠٦م بالقاهرة) ونظريته في الاجتماع؛ وذلك منذ أن انتبه العرب إلى أهمية أفكاره في بدايات القرن التاسع عشر.

فرفاعة الطهطاوي الذي أقام في باريس بين ١٨٢٦م و ١٨٣١م اكتشف أهمية ابن خلدون، ولذلك عندما عين مشرفا على "مدرسة الألسن" نصح بنشر "المقدمة"، ليتم ذلك في سنة ١٨٥٧م. وعلى الرغم من أن العرب قد أعادوا التعرف على ابن خلدون خلال هذه المرحلة فإن الأتراك العثمانيين كانوا أحاطوه بعناية خاصة منذ وقت مبكر جدا مقارنة بالعرب، واستفادوا كثيرا من دروس "المقدمة". فقد فتح التعرفُ على أفكارها البابَ لظهور العديد من الأفكار الإصلاحية، كما ارتكزت بعض الدعوات على هذه الأفكار. فقد نبه حاجي خليفة أو كاتِب جلَبي (المولود سنة ١٦٠٧م والتوفي سنة ١٦٥٧م) في كتابه المعروف "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" إلى أهمية كتاب ابن خلدون: "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر من أيام العرب والعجم والبربر لقاضي القضاة عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون الإشبيلي الحضرمي المتوفى سنة ٨٠٨ هـ. وهو على مقدمة وثلاثة كتب...". فعناية حاجي خليفة بابن خلدون لم تقف عند حد التعريف بالكتاب كما هو منهج كتابه "كشف الظنون" بل سيحاول الإفادة منه وذلك بتوجيه رسالة إلى "محمد الرابع" عنوانها "دستور العمل لإصلاح الخلل"، وكانت هذه الرسالة جوابا على السؤال الذي وجّهه السلطان لمعاونيه للبحث عن أسباب الخلل المالي الذي أصبحت تعاني منه الدولة. يقول حاجي خليفة: "إن الدولة مثل الأفراد تمر بثلاث مراحل: النمو، والركود، ثم الانحطاط"[١٦].. ويمضي مبيّنا أن الدولة العثمانية قد عاشت طويلا وبأن مرحلة الركود قد مضت بهدوء وبأن مراحل المرحلة

[١٦] العثمانيون وابن خلدون، المقدمة، تفسر أسباب انحطاط الدولة العثمانية، خالد زيادة، مجلة المسيرة، العدد التاسع، المجلد الأول، ١٩٨٠، ص:٣٣-٣٦.

الثالثة قد ظهرت ملامحها، لذلك يلزم إصلاح الخلل قبل فوات الأوان، يقول حاجي خليفة شارحا وجهة نظره: "ومن علامات الشيخوخة عند الرجل، الكسل وسوء الهضم، وكذلك هو شأن الدول.. وكما أن المرء عندما يشيخ يصبح أبيض الشعر، ففي مرحلة انحطاط الدول يزداد الترف والأبهة وتنتشر الألقاب في كل مكان، ويزداد تشبه الناس في ملابسهم وأثاث بيوتهم بالعامل فيزداد الإسراف"[١٧].

يبرز هذا الكلام الصادر عن أحد أهم مثقفي الدولة العثمانية في بداية القرن السابع عشر أن خاصة المجتمع كانت تدرك أن خللا قد أصاب الدولة وأنه بات من الضروري البحث عن أسباب لذلك من أجل تدارك الحال، كما يبين النص كذلك أن السلاطين أنفسهم كانوا يحملون هم الإصلاح ويدفعون في هذا الاتجاه. ومن هنا نلاحظ بأن حاجي خليفة يستعير مفاهيم ابن خلدون عن نشوء الدول وقوتها ثم انحطاطها، موظّفا ذلك كله من أجل المساهمة في الإجابة عن أسئلة المرحلة.

يذكر خالد زيادة في مقاله جملة من العلماء والمفكرين المنتمين للقرن السابع عشر والثامن عشر الذين استفادوا من فكر ابن خلدون، وخاصة فيما يتعلق بنشوء الأمم والدول وانحطاطها، وهو ما يؤكد بأن خاصة المجتمع كانت تعي الواقع، الذي انحدرت إليه الدولة العثمانية، وكانت تحاول بكل جهد البحث عن أجوبة مقنعة للأزمة الوجودية التي وصل إليها الإنسان في ظل الدولة العثمانية خلال هذه المرحلة، ومن هؤلاء العلماء يذكر: أحمد بن لطف الله المعروف بمنجم باشا (توفي

[١٧] العثمانيون وابن خلدون، خالد زيادة، ص:٣٤.

سنة ١٧٠٦م)، ومصطفى نعيمة وهو مؤرخ عثماني مشهور (١٦٥٥م - ١٧١٦م)، وتميز بعمله على إعادة صياغة نظرية ابن خلدون عن حتمية تدهور الدولة بالإشارة إلى أن الدولة العثمانية تستطيع الخروج من انحطاطها أو الخروج من الطور الخامس، فتمنع التدهور النهائي من خلال وجود ساسة أذكياء محنكين، من "عاقلي الذات" الذين يعملون وفق "سنة الله" لمنع انحطاط الدولة ووقفه.

تُرجِم كتابُ ابن خلدون إلى اللغة العثمانية منذ مطلع القرن الثامن عشر وهو ما أتاح للأتراك الذين لا يعرفون العربية الاطلاع على أفكار ابن خلدون، وتوظيفها في دعواتهم الإصلاحية وربما حتى الترويج لفكرة حتمية نهاية الدولة العثمانية. وقد تزامن ترجمة "المقدمة" مع الاعتراف الصريح للسلطة الحاكمة أحمد الثالث (١٧٠٥-١٧٣٠م) بتدهور الدولة وضرورة العمل على إصلاح عسكريتها. وفي القرن التاسع عشر صارت أفكار ابن خلدون عن طريقة الترجمة معروفة لدى عدد من المفكرين والمؤرخين الأتراك كخَير الله أفندي (متوفي ١٨٦٥م) الذي أكّد في كتابه التاريخي الكبير (٣٢ جزءا) أن مواجهة الانحطاط يجب أن تكون بغير الاعتماد على سلالة مالكة.[١٨]

الشاهد فيما تقدم هو أن الشعور بأن الدولة العثمانية القوية لم تعد كما كانت وبأن مرحلة الانحدار قد ظهرت بوادرها، كان شعورا عاما وإحساس عدد كبير من المثقفين بتعبير هذا العصر، والعلماء بالتعبير

[١٨] أول مترجم للمقدمة إلى اللغة التركية هو "صاحب زادة" أو "بيري زادة"، كان يحتل منصب شيخ الإسلام في إسطنبول (توفي عام ١٧٤٢م). وثاني مترجم هو "أحمد جودث باشا" المؤرخ (١٨٢٢-١٨٩٠م).

السائد آنئذ. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فحتى السلاطين لاحظوا هذه الوضعية، ومنهم من دعا صراحة إلى ضرورة البحث في تحديد أسباب العلة ومكامنها، ولم تكن هذه الوضعية لتمرّ دون أن يلمس علماء الدولة العثمانية وأهل السلطان والسياسة أن خصما قريبا جغرافيا يقف على الحدود، وبأنه يترقب، وأن بوادر تفوقه بدأت تلوح وصارت ظاهرة للعيان، ولا يمكن القفز على ذلك.

٣- صدمة اكتشاف تفوق أوروبا المسيحية

متى اكتشف العثمانيون تفوق أوربا المسيحية على المسلمين؟ سؤال مهم جدا لأن جوابه صادم، فلقد اكتشفت المسلمون بصفة عامة والدولة العثمانية على وجه الخصوص بما في ذلك السلاطين وأهل الحل والعقد هذا التفوق منذ وقت مبكر جدا. فكما أشرنا في كلام سالف فقد كتب حاجي خليفة سنة ١٦٥٣م رسالة يشرح فيها أسباب تدهور الدولة أطلق عليها عنوان "دستور العمل لإصلاح الخلل" وهي رسالة جوابية على طلب السلطان محمد الرابع بالبحث في أسباب الاختلال المالي والاقتصادي الذي باتت تعاني منه الدولة.

لعل أهم ما ساهم في تدهور الدولة العثمانية ودخولها في الطور الثالث حسب نظرية ابن خلدون، هو أمر تدخل الانكشارية التي كانت -ولوقت طويل- أحد دعائم القوة في الدولة العثمانية في شؤون الحكم، وانحرافها عن المرامي التي أنشئت من أجلها وهي الدفاع عن حدود الوطن، وهذا هو ما يُستَشفّ من بعض المصادر، التي تعرضت لعلاقة العسكر وخاصة الانكشارية بأهل السياسة وفي مقدمتهم السلاطين.

وكمثال على ذلك نجد "قُوجِي مصطفى بك" -وهو ألباني جاء إلى القسطنطينية في سن مبكرة وعاش في القصر السلطاني في حقبة كانت الدولة ما تزال قوية- يوجه رسالة في هذا الموضوع إلى السلطان مراد الرابع. فقد عاصر قوجي بك هذا مرحلة تاريخية عُرِفت بتسلط الانكشارية وعجز السلطان عن إطلاق إرادته في الداخل والخارج. يقول خالد زيادة: "..الحادث الهام الذي شهدته القسطنيطينية في تلك الحقبة هو صراع السلطان الفتى عثمان الثاني مع الانكشارية ومقتله. ولد عثمان في سنة صعود والده إلى العرش في عام ١٦٠٣م، وبعد وفاة أحمد الأول عام ١٦١٧م تولى السلطنة شقيقه مصطفى، لكن عثمان الثاني المؤيد من شيخ الإسلام استفاد من ضعف عمه فخلعه وصعد إلى العرش في العام التالي ١٦١٨م، لكن السلطان الشاب الذي أراد أن يحكم بشكل مستقل فقد تأييد الانكشارية وتأييد العلماء وعطف العامة عليه، وقد تطورت الأحداث وازداد الجفاء بينه وبين زعماء الانكشارية حتى أدّت تنظيماته إلى ثورة قادها آغا الانكشارية انتهت بمقتله عام ١٦٢٢م"[١٩]. لكن معالم التدهور كانت آخذة في الظهور، لأن أول رصد لمعالم تدهور الإدارة كان في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠م-١٥٦٦م) من خلال رسالة كتبها وزير سابق اسمه "لطفي باشا" وعنوانها "أصاف نامة"، يرصد فيها بعض معالم الأزمة ويقترح فيها على السلطان بعض الحلول.

بعد هذه الأحداث الأليمة تولى مراد الرابع شقيق عثمان القتيل منصب السلطان وكان سنه لا يتجاوز الحادية عشرة، واستمرت الانكشارية في

---

[١٩] "أسباب انحطاط الدولة أربعة: الحكم، الإدارة، الجيش، العلماء"، خالد زيادة، مجلة المسيرة، العدد:٦، المجلد: ١ (١٩٨٠م)، ص:١٤.

التلاعب والتحكم في أمور السلطنة، وإحداث الشغب والتدخل في شؤون الحكم حتى اشتد عود مراد الرابع فاتخذ جملة تنظيمات بمساعدة أعوان شقيقه جعلت الكفة تميل لمصلحته، إذ بدأ خلال سنة ١٦٣٢م يعبئ كل الطاقات بفاعلية لا تصدق من أجل الحرب ضد فارس.[٢٠]

هذه هي أسباب نزول رسالة قوجي بك، الذي أصبح يعتبر خلال هذه المرحلة مستشارا، بل ومربّيا لمراد الرابع كما يقول خالد زيادة، وقد رفعت له هذه الرسالة الأثر سنة ١٦٣٠م، وانتبه إلى أهميتها بعد مرور حوالي مائة سنة من كتابتها، وكانت أول لغة أجنبية تترجم إليها هي اللغة الفرنسية، وكان ذلك سنة ١٧٥٠م وترجمها بوتي دولاكروا "PETIS DE LA CROIX" وترجمت إلى العربية سنة ١٨٢٦م تحت عنوان: "التلخيصات المتعلقة بتدبير أمور سلطنة الدولة العلية العثمانية" وطبعت لأول مرة في إسطنبول سنة ١٨٦١م، وتتميز الرسالة بسرد وقائع توحي حينا بالإيجابية، لكنها تخفي الإشارة إلى أن السائد على الوضع السياسي والاجتماعي هو عكس ذلك، ولا يتأخر قوجي بك عن إسداء النصح واقتراح ما يراه مناسبا لسلامة الدولة، ولعل أهم ما يقترحه هو أن تكون للسلطنة الكلمة الأولى والأخيرة وألا تفتح الباب لمن لا تسمح له التقاليد السلطانية بأن يتدخل في شؤون تدبير الدولة وخاصة الجيش. وتشير الرسالة إلى عدم السماح للغجر واليهود وغيرهم من الذين لا إيمان ولا دين لهم ولا شريعة بالدخول إلى القصر. ويعلق خالد زيادة على ذلك بقوله: "وتتلخص أفكار قوجي بك في تفسيره لأسباب الانحطاط على الوجه

[٢٠] أسباب انحطاط الدولة، خالد زيادة، ص:١٥.

التالي: غياب السلطان عن رقابة "الحكومة" وتسليمه لأفراد حاشيته المناصب والمغانم، وعدم إخلاص الوزراء وتفضيلهم مصالحَهم على مصالح الدولة. والتخريب الذي لحق بالإقطاعات العسكرية... وقد كانت من قبل تمد الدولة بالمال والقوة المقاتلة، وأخيرا الفساد الذي لحق برجال الدين والجهاز التعليمي"[٢١].

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الكلام أو من كلام "قوجي بك" هو إشارته إلى عدم بقاء المؤسسة السلطانية على التقاليد التي تمكنها من الإشراف المباشر على شؤون الدولة، وفتحها المجال أمام من لا تحركهم سوى المصالح الخاصة للتدخل في شؤون الدولة، بالإضافة إلى فتح المجال أمام غير المخلصين والمؤمنين والمعروفين تاريخيا بسوء طويتهم كالغجر واليهود من دخول القصر والتعرف على دواليبه والتحكم فيها. وتبدو هذه الملاحظة الأخيرة ذات أهمية كبيرة لأنها ستساهم بصورة مباشرة فيما بعد في سقوط الدولة وذهاب الخلافة وتشتيت الدولة العثمانية.

الشاهد فيما تقدم هو أن تنبيه المفكرين والمثقفين إلى ما كانت تعيشه الدولة العثمانية من بوادر الانحطاط، كان بدأ في وقت مبكّر جدا، وصاحب هذا التنبيه دعوات إصلاحية كثيرة توجهت على وجه الخصوص إلى أعلى سلطة في البلاد، وهي السلاطين، لكنها لم تبرح مكانها لظروف كثيرة ليس هذا مجال تتبعها.

لقد ارتبطت هذه التنبيهات والدعوات ببروز موضوع التعرف على

---

[٢١] أسباب انحطاط الدولة، خالد زيادة، ص:١٨.

التفوق الأوربي، لأن العثمانيين أدركوا التفوق الأوربي بحكم موقعهم المميز وكونهم أقرب الدول التي تدين بدين الإسلام إلى أوربا. ولما كانوا أول من أدرك التفوق الأوربي، فقد كانوا أول من حاول الاقتراب منه. في الوقت الذي تعتقد فيه فئات واسعة من المجتمع العربي أن العالم العرب وخاصة مصر أدركوا التفوق الأوربي قبل المركز في الدولة العثمانية، وأن سعي العالم العربي إلى الاستفادة من هذا التفوق كان أسبق زمنيا.

إن التنبيهات التي قدمها كل مِن قوجي بك، وحاجي خليفة، وحسين هزارْفَن (ولد ١٦٠١م - توفي ١٦٨١م) كان في سنة ١٦٦٩م من خلال كتابه "تلخيص البيان في قوانين آل عثمان"[٢٢] تؤكد أن النخبة العارفة في المجتمع العثماني كانت على وعي بأن وضع السلطنة لم يكن على ما يرام، وكانت تحلم بإصلاح الوضع قبل فوات الأوان. وتأكد ذلك مع هزيمة الدولة وجيشها الانكشاري سنة ١٦٩٩م في حربها أمام الروس والنّمسا وفقدانها للكثير من الأراضي، وهي الهزيمة التي أكّدت للطبقة الحاكمة أن التفوق الأوربي أمر واقع، كما أكّدت أن تلك التنبيهات التي تقدم بها المثقف التركي على مدى القرن السابع عشر كانت تنبيهات في محلها وكان يتوجب أخذها بعين الاعتبار.

٤- عهد الزنبق (عهر التوليب)

كان السلطان أحمد الثالث ذا طبيعة خاصة، ميّالة إلى السلم، كانت شخصيته تخفي رغبة طماحة إلى إعادة بناء الدولة العثمانية على أسس

[٢٢] "أول محاولة إسلامية لتنظير التقدم الأوربي"، خالد زيادة، مجلة المسيرة، العدد:٨، المجلد: ١ (١٩٨٠م)، ص:١١-١٢.

سليمة تتجاوز الانحطاط، وكانت طبيعة الاختيار تقتضي مرحلة سلم تبعد المتربصين بالبلد وبالمسلمين على حد سواء، وقد تأتّى له ذلك عندما اهتدى إلى وزير يشاطره الرؤية نفسها وهو المصلح إبراهيم دَامَادْ باشا، وكان ذلك في سنة ١٧١٧م.. إذ كانت لهما رغبة كبيرة في معرفة أوربا من الداخل فأرسل السلطان سفيره محمد أفندي إلى أوربا عام ١٧٢٠م، وإلى باريس تحديدا. ومن أهم منجزات عصر التوليب أو الزنبق هذا هو تمكن المسلمين من استعمال الطباعة إذ طبعت بها بعض الكتب.[٢٣]

كانت المطبعة دخلت إلى الدولة العثمانية قبل هذا العصر بوقت طويل، وكان اليهود أول من أدخلها حين سمح لهم السلطان باستعمالها في طبع كتبهم الدينية، وكان دخول المطبعة بصورة واسعة في سنة ١٧٢٧م، وعهد لإدارتها لإبراهيم متفرّقة. ويعتبر كتاب "أصول الحكم في نظام الأمم" المطبوع سنة ١٧٣١م لمؤلفه إبراهيم متفرّقة -وكان أهداه للسلطان محمود (١٧٣٠م - ١٧٥٠م)- أول محاولة للتنظير للأخذ عن أوربا والاستفادة من علومها وتقدمها.[٢٤] والظاهر أن هذا الكتاب كان ألف في الفترة التي وقعت فيه الثورة على أحمد الثالث وعزله ثم عين محمود مكانه. يقول إبراهيم متفرّقة في مقدمة الكتاب: "وهكذا انسحبتُ إلى زاوية، وفي ظلام الوحدة استسلمت لأفكاري وتذوّقت بسلام راحة

[٢٣] رفع إبراهيم متفرّقة سنة ١٧٢٦م رسالة بعنوان "وسيلة الطباعة" إلى الوزير أحمد الثالث إبراهيم داماد، وإلى شيخ الإسلام شرح فيها فائدة إدخال فن الطباعة واستعماله بالنسبة للمسلمين، وأدّت هذه الرسالة دورها حيث سمحت بدخول الطباعة واستعمالها، لكنها كانت تحذر طبع الكتب الدينية، والمقصود بها الكتب الدينية الإسلامية.

[٢٤] "أول محاولة إسلامية لتنظير التقدم الأوربي"، خالد زيادة، ص:١٢.

النفس ونعيم الحياة الخاصة حتى قامت عام ١١٤٣هـ - ١٧٣٠م شمس سلطان البيت العثماني فوجدت ذهني قد توقف وامتلأ بالأفكار، كما امتلأ القلب بالألم لرؤية هذه العدوانية على امتداد تلك السنة والكوارث التي أحاطت فجأة بالدولة العثمانية"[٢٥]. والسلطان المقصود هنا هو محمود الأول (١٧٣٠م-١٧٥٤م) الذي وصل إلى العرش بعد ثورة الانكشارية التي أطاحت بالسلطان أحمد، وقتلت وزيره إبراهيم، بسبب ميوله الإصلاحية، واتجاهه إلى تحديث الدولة.

ومن أهم ما تتميز به مقدمة متفرقة تلك الإشارة الواضحة إلى التفوق الأوربي، يقول: "ما دفعني إلى عملي هذا والذي فوق طاقتي، وأبعد من حدود عقلي هو هذا الشعب المسيحي النجس (يقصد الأوربيين)، بمقارنته مع المسلمين إذ كان منخفضا جدا عن المسلمين في العدد وطبيعة جسمه وعقله، وهو جنس بائس. لكن منذ بضعة سنين انتشروا في كافة أرجاء العالم فلم يسيطروا على بعض المقاطعات فحسب، بل ظهروا عدة مرات منتصرين على الجيش العثماني"[٢٦]. فهذا النص واضح الإشارة إلى تفوق العنصر الأوربي، وفيه دليل على تراجع المسلمين عن دورهم الريادي. ويعلق خالد زيادة على محاولة متفرّقة بالقول: "وكتاب متفرّقة يتضمن أفكارا تجعله أكثر من محاولة لاستعراض علوم أوربا وتقدمها، بل هو محاولة للابتعاد عن الصيغ التقليدية للتفكير العثماني السائد والاقتراب من التفكير الأوربي حول مسائل الدولة والحكم والعلوم... ويدعو إبراهيم إلى ترجيح العقل في تناول مسائل الحكم؛ ويمكننا تلمس

[٢٥] انظر: "أول محاولة إسلامية لتنظير التقدم الأوربي"، خالد زيادة، ص: ١٣-١٤.

[٢٦] "أول محاولة إسلامية لتنظير التقدم الأوربي"، خالد زيادة، ص:١٤.

أثر عقلانية الغرب في تفكيره من خلال دعوته التي تستقطب فكرة الكتاب الرئيسية وهي الفصل بين دين الأعداء، الذي لم يكن من محبذيه على الإطلاق، وبين ضرورة الاستفادة من علومهم... ويمكن القول بأن كتاب "أصول الحكم في نظام الأمم" هو أول محاولة نظرية من نوعها تطرح مسألة الاستفادة من علوم أوربا العسكرية والإدارية واتباع طرائقها في الحكم والإدارة"[٢٧].

وعلى العموم، فإن موضوع التعرف على التفوق الأوربي، وما سجله الرحالة والسفراء، وما سجله أدب الرحلة جدير بالاهتمام وهو من المواضيع التي تحتاج إلى الدراسة، مما نرجو أن يوفقنا الله للقيام به في المستقبل، في إطار دراسة أخرى.

إن موضوع دخول الدولة في مرحلة الانحطاط وسقوطها موضوع شائك ويحتاج إلى العديد من بحوث، ولكن مما لا بد من التعرض له هو ذلك الانقلاب الفكري وعملية التغريب التي كان الصرح العثماني مسرحا لها. ولعل من أهم المواضيع التي تثير الاهتمام في هذا المجال هو صعود التيار القومي وتيار التغريب، وتعجيله بتفكيك الدولة العثمانية، ومساهمته في سقوط الخلافة.

٥- التيارات القومية

أ- التيار القومي العربي

يعتبر الشام هو المكان الطبيعي لتطور التيار القومي العربي الذي

[٢٧] "أول محاولة إسلامية لتنظير التقدم الأوربي"، خالد زيادة، ص:١٦.

عمل الغرب المسيحي على دعمه، وإذكاء ناره وتوظيفه في بذْر بذور الفرقة والعداء بين العرب والأتراك العثمانيين. ولذلك تم التركيز على "العرب المسيحيين" من أجل تدبير هذا المخطط من خلال اللعب على وتر المشترك المسيحي بين أوروبا والعرب المسحيين في المشرق العربي وخاصة في الشام (سوريا والعراق حاليا).. بعبارة أخرى لقد "كانت الرابطة الإسلامية تغلب على العلاقات بين عرب الشام المسلمين وبين العثمانيين، بينما لا يجد النصارى في بلاد الشام أية روابط وصلات تربطهم بالعثمانيين، فكانوا والحالة هذه التربةَ الخصبة التي نبتت فيها الأفكار والجمعيات المعادية للدولة العثمانية، والتي استخدمت لتنخر جسد هذه الدولة وتسعى لإسقاطها"[٢٨].

ويرى بعض المثقفين أن ظهور التيارات القومية وخاصة تيار القومية العربية، الذي ظهر في بلاد الشام على وجه الخصوص كان ظاهرة إيجابية ساهمت في نشر الوعي وعوامل اليقظة والنهضة[٢٩]. لكنها في الحقيقة لم تكن سوى عامل من عوامل التعجيل بسقوط الخلافة والتعجيل بدخول الاستعمار إلى أغلب دول العالم العربي، بل إن القومية العربية كانت وسيلة "لهدم ما كان بني وأسّس على قواعد ثابتة من التفاهم والعمل المشترك، الذي كان عنوان العلاقات العربية العثمانية خلال قرون سلفت، وكيف

---

[٢٨] سقوط الخلافة، عرب بلاد الشام والدولة العثمانية، د. محمد علي الأحمد، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ودار حمورابي للنشر والتوزيع، عمان، ط:١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص:١١٧.

[٢٩] انظر: الجذور التاريخية للثورة العربية الكبرى، في "دراسات في الثورة العربية الكبرى"، نقولا زيادة، الشركة الأردنية العالمية للنشر والتوزيع، ط:١، عمان/الأردن، ١٩٦٩م، ص:١٩.

تكون عوامل نهضة ولم تأت بأي تقدم تكنولوجي أو مادي للبلاد العربية، بل جاءت بأفكار ومبادئ هدامة مخربة، سعى المبشرون الفرنسيون تحت راية الصليبية العالمية، وبرعاية الدول الرائدة في استعمار الشعوب كفرنسا وبريطانيا التي بثها ونشرها بين سكان بلاد الشام، كي تؤتي ثمارها وتزرع الفرقة والتباغض والتنافر بينهم وبين العثمانيين"[٣٠].

ومن العوامل التي ساعدت على بلورة هذا الاتجاه الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م، وما كان لها من آثار في مصر وبلاد الشام ثم باقي مناطق العالم العربي. يضاف إلى ذلك الإرساليات التبشيرية، التي أخذت تفد إلى المنطقة العربية وخاصة إلى بلاد الشام منذ القرن الرابع عشر الميلادي في صورة موجات، زيادة على تأسيس المدارس والكليات والجامعات العلمية، ثم دعم الجمعيات العلمية والأدبية وتأسيسها كـ"جمعية الآداب والفنون"، و"الجمعية الشرقية"، و"جمعية شمس البر"، و"جمعية زهر الآداب" و"جمعية المقاصد الخيرية"، و"الجمعية العلمية السورية" و"جمعية بيروت السورية"، التي تعد أول عمل منظم في حركة القومية العربية، وأسسها نخبة من الشباب اللبنانيين ممن تلقوا تعليمهم في الكلية الأمريكية البروتستانية في بيروت، وكانت تسير على خطى "جمعية العثمانيين الجدد" (يَنِي عُثْمَانْلِيلَرْ) التي كانت تدعو إلى قطع العلاقة بين العرب والعثمانيين، ثم "جمعية النهضة العربية"، وآخر ما أسس من الجمعيات الداعية إلى الانفصال مباشرة "جمعية رابطة الوطن العربي" التي أنشأها نجيب عازوري سنة ١٩٠٤م الذي كان يوجه أفكاره

[٣٠] سقوط الخلافة، د. محمد علي الأحمد، ص:١١٨.

من فرنسا التي كان لجأ إليها. ثم أسس خير الله "جمعية عصبة الوطن العربي" سنة ١٩٠٥م، وسارت على مسار الجمعيات السابقة في الدعوة والتحريض ضد الدولة العثمانية. ويضاف إلى كل هذه العوامل التي ساهمت في انتشار الفكرة القومية العربية ضد الدولة العثمانية انتشار الطباعة والصحافة، والمعروف تاريخيا أن المسيحيين كانوا أول من وظف هاتين الوسيلتين في بلاد الشام على الخصوص في نشر الأفكار والتعبير عن مواقفهم. وإذا كان دافع دخول المطبعة إلى الشام دينيًّا يتمثل في طباعة الكتاب المقدس فإن هذا الهدف ما لبث أن تحول إلى دعم الصحافة القومية الانفصالية.[٣١]

ب- التيار الطُّوراني

لم يكن هذا التيار المتنامي، والتخطيط المحكم الذي مارسه أعداء الدولة العثمانية والجامعة الإسلامية ليحصر نشاطه في الشام، بل كان يعي ضرورة أن يذكي نار القومية ونزعتها في مركز الدولة العثمانية نفسها بدءً من الآستانة وامتدادا إلى مناطق أخرى في الأناضول والبلقان وغيرها من المناطق، وكان السلاح الأقوى في ذلك كله هو "الطورانية".

تعود نشأة حركة العثمانيين الجدد (يَنِي عُثْمَانْلِيلَر) إلى منتصف القرن التاسع عشر، وكان ذلك بعد بداية حركة التنظيمات، والتي انطلقت في عهد السلطان عبد المجيد عام ١٨٣٩م، وكان اسم الجمعية التي تحتضنهم "ترقّي واتّحاد" ثم حولوها إلى "اتّحاد وترقّي"[٣٢]، وتمكّنوا في وقت وجيز

[٣١] سقوط الخلافة، د. محمد علي الأحمد، ص:١١٩-١٥٤.

[٣٢] سقوط الخلافة، د. محمد علي الأحمد، ص:١٦٢.

من الوصول إلى المناصب العليا، واحتلالها ليدخلوا في صراع مع السلطة الحاكمة، وكانوا قبل ذلك قد أقاموا في العواصم الأوربية الكبرى كجنيف وباريس ولندن، وكتبوا العديد من المقالات المشهرة بالعثمانيين وبالسلاطين، والمنتقدة للدولة ولأوضاعها السياسية والاجتماعية والعسكرية، وطالبوا السلطان بالسير بالدولة في طريق الإصلاح لمواكبة النظم السياسية في أوربا، بعد احتكاكهم بالغرب واطلاعهم على تراثه الفكري وتأثرهم بأفكاره. وكان أفراد هذا التيار قد انخرطوا في سلك "الحركة الماسونية العالمية" المسمّاة "البناء الحرّ" التي ظهرت في أراضي الدولة العثمانية منذ ١٧٣٨م، وحاربها السلاطين العثمانيون، بتشريع القوانين التي تحظر على العثمانيين الانخراط في الجمعيات السرية، لما رأوا ما تشكّله الماسونية على الدولة العثمانية وعلى الأمة الإسلامية من خطر.[٣٣]

تلقى أغلب الذين تزعموا التيار القومي التركي تعليمهم في المدارس والكليات التبشيرية، التي أنشئت قبل ذلك في أهم المدن العثمانية، ككلّية "رُوبَرت" في إسطنبول، وثانوية "غلَطَه سَرَاي" وغيرهما.

كانت أغلب الجمعيات في بداية إنشائها حركات ذات أهداف إصلاحية تريد النهوض بالدولة العثمانية والخروج بها من الانحطاط، لكن يبدوا أن هذا الغرض المعلن كان مجرد ستار لكسب الوقت من أجل الدعاية وتجميع المؤيّدين والأنصار، ولتجنب رد الفعل لدى عامة الناس في أرجاء الدولة العثمانية. وقد كانت هذه الجمعيات تظهر أن

---

[٣٣] سقوط الخلافة، د. محمد علي الأحمد، ص:١٦٢-١٦٣.

مبادئ الحركة لا تتعارض مع الإسلام ومع القيم الإسلامية، حتى لا يجدوا مقاومة ومعارضة فيقضى عليهم وهم في البداية. ولا يدل هذا على أن السلاطين العثمانيين كانوا يجهلون مخططاتهم، بل كانوا يعلمون ذلك وكانوا يحاولون مداراتهم والحيلولة دون تمكّنهم من تنفيذ غرضهم بإعلان الجمهورية وإسقاط الخلافة، وقد أدى بعض السلاطين العثمانيين حياتهم ثمنًا لذلك.

ويذكر السلطان عبد الحميد في مذكّراته ما يشير إلى مخططات الإصلاحيين هؤلاء، يقول: "كنت أعلم أن كمال بك وضياء بك ورشدي باشا وآخرين من رفاقهم يجتمعون كل مساء في قصر مدْحت باشا يعاقرون الخمر ويتحدثون، وذات مرة قال مدحت باشا: "ليس في الأسرة المالكة العثمانية خير يرجى، ولم يبق إلا الاتجاه نحو الجمهور، تُرى كيف يمكن هذا؟..."[٣٤]. ومن يقرأ مذكّرات السلطان عبد الحميد بإنعام لا بد من أن يقف على مستوى دقة المخطط الذي كانت الماسونية تقوم به وتعمل على تنفيذه.

لقد "استطاع السلطان عبد الحميد بمتابعته وحرصه أن يقدم الدليل القطعي على أن هدف الماسونية العثمانيين هو إسقاط الخلافة وإقامة نظام علماني يستبق الإسلام عن الدولة العثمانية ويعلنها جمهورية يتولي الحكم فيها هؤلاء المنتسبون إلى "تركيا الفتاة" من الأحرار الماسونيين العثمانيين الجدد"[٣٥]. كانت النزعة القومية هي الوسيلة التي لجأ إليها

---

[٣٤] مذكرات السلطان عبد الحميد، تحقيق وترجمة: د. محمد حرب، دار القلم، ط:٣، دمشق ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، ص:١٠٦.

[٣٥] سقوط الخلافة، د. محمد علي الأحمد، ص:١٦٦.

هؤلاء من أجل تفتيت أطراف الدولة العثمانية، وخاصة النزعة الطورانية والنزعة العربية، لكن حنكة السلطان عبد الحميد الثاني أجّلت مخططات الجمهوريين ومخططات الإنجليز والفرنسيين لسنوات عديدة. وعموما فإن جمعيتي "الاتحاد والترقي" و"تركيا الفتاة" وقبلهما "العثمانيون الجدد"، قد أدّت دورا خطيرا في إسقاط الخلافة، والتحول بتركيا إلى عالم آخر هو عالم التغريب وعالم الجمهورية العلمانية. ولا يمكن القول إن هذه النتيجة كانت عمل يوم وليلة، بل على العكس من ذلك إنه نتيجة غزو فكري طويل نفّذه أعداء الدولة العثمانية في الداخل والخارج، وما سنحاول تبينه فيما يأتي من الصفحات هو الوقوف على طبيعة الغزو الثقافي والفكري، الذي كان المجتمع التركي عرضة له منذ القرن السابع عشر وربما قبله، وإن كان السلطان عبد الحميد قد وقف سدا منيعا أمام تطور النزعات القومية واستغلالها للإيقاع بين العرب والأتراك، كما يشهد بذلك الذين أرّخوا للمرحلة.